# إشكالية المشاركة السياسية في الجزائر: بين عوائق الأحادية ومتطلبات التعددية

# The problem of political participation in Algeria: between the obstacles of unilateralism and the requirements of pluralism

| تاريخ الارسال: 2019/09/02 | تاريخ القبول: 2020/06/14 | تاريخ النشر: 2020/06/30 |
|---|---|---|

***د. ابرادشة فريد**
**جامعة محمد بوضياف - المسيلة**
**bradchafarid80@yahoo.com**

**ملخص:**

نتطرق من خلال هذه الورقة البحثية الى موضوع المشاركة السياسية في الجزائر والأسباب التي لم تسمح الى اليوم بتجاوز عوائق فكر الحزب الواحد، رغم اعتماد التعددية الحزبية منذ ما يقارب الثلاثين سنة، كما سنحاول التطرق الى الدور المحوري الذي كان من المفترض أن تلعبه المشاركة السياسية في إرساء دعائم الحكم الراشد والتنمية المستدامة، هذه الدعائم التي تنشدها وتسعى الى تحقيقها جميع الشعوب والدول قديما وحديثا، طبعا حتى وإن كانت جل ممارساتها الواقعية توحي بغير ذلك، وقد تناولنا أساسا الإشكالية البحثية التي تؤسس لكيفية تفعيل مبدأ المشاركة السياسية في الجزائر لتسهم في إرساء دعائم دولة الحق والقانون القائمة على مبادئ الحكم الصالح، والتي تكون في ذات الوقت مسلكا ضروريا نحو تحقيق التنمية المستدامة؟ وقد تطرقت هاته الدراسة كذلك الى معيقات كل مرحلة من مراحل النظام السياسي الجزائري لتطبيقات المشاركة السياسية، لأنه على الرغم من انتقال النظام السياسي الجزائري من مرحلة الأحادية رسميا عام 1989 الى التعددية، إلاّ أنّ موضوع المشاركة السياسية لم يحرك ساكنا بل لقد بقيت الأمور على ما كانت عليه في مرحلة الأحادية وأكثر حتى لا نبالغ، ولهذا لا تزال المشاركة مجرد تعبئة وحشد ليوم التصويت دون أي اعتبار لتجسيد تلك الوعود

***المؤلف المرسل :** ابرادشة فريد

التي قطعها المنتخبون للمواطنين أيام حملاتهم الانتخابية، والتي من أجلها أساسا تمت عملية التصويت. ومنه فإنّ دراستنا هذه جاءت أساسا لتقدم تفسيرات علمية عن أسباب هذا التأخر في فهم عملية المشاركة، ثم توضيح كيفية علاج الخلل.

كما اعتمدنا في منهجية تحليل الموضوع على مقاربة معرفية دمجت بين الاقتراب القانوني والسياسي بدون إهمال المقاربة الاقتصادية طبعا، تلك المقاربة التي لا يمكن لموضوع الحكم الراشد والتنمية أن يستغني عنها، وقد توصلنا في ختام الدراسة إلى نتيجة رئيسية وهي غياب الإرادة الحقيقية لإرساء دعائم الحكم الرشيد نظرا لغياب ثقافة المشاركة السياسية الحقيقية التي لا تتوقف عند مجرد التصويت، فالمشاركة الحقيقية هي تلك العملية التي تستمر طبيعيا بعد التصويت، وذلك من خلال إشراك المواطن في شؤونه التي تعنيه، وبشتى الوسائل والطرق الممكنة.

**الكلمات المفتاحية:** المشاركة السياسية؛ الديمقراطية التشاركية، مبادئ الحكم الصالح.

**Abstract :**

In this paper, we examine the issue of political participation in Algeria, trying to address the role of political participation in establishing the pillars of good governance and sustainable development sought by peoples and nations in the past and contemporary times. How to activate the principle of political participation in Algeria to contribute to the establishment of the rule of law and rule based on the principles of good governance, which at the same time lead to the achievement of sustainable development ?.

To analyze and answer this problem, we have adopted a cognitive approach that combines legal and political approach without neglecting the economic approach of course that cannot be dispensed with by the issue of good governance and development. At the conclusion of the study, we reached a major conclusion: the absence of the real will to establish good governance in the absence of a true culture of political participation that does not stop at the mere vote. The real participation continues even after the vote by engaging the citizen

in his affairs, On the subject of sustainable development, which is a more profound subject than the rest of the topics.

**Keywords**: Political Participation; Participatory Democracy; Principles of Good Governance.

**مقدمة:**

على الرغم من التحولات التي عرفتها ومازالت تعرفها دول العالم المتقدم في موضوع المشاركة السياسية، إلاّ أنّ دول العالم العربي . حتى لا نقول الوطن العربي نظرا لغياب مفهوم الوطن ومقوماته في الفضاء العربي . لازالت تتخبط في مظاهر التخلف والركود بكل ما تحمله الكلمة من معنى، كمسألة غياب الإرادة السياسية الحقيقية لبناء دولة الحق والقانون والمؤسسات. وإننا حينما نتحدث عن الإرادة الحقيقية فنحن لا نقصد أو نعني من بيدهم صناعة القرار لوحدهم، وإنما نقصد الجميع؛ أي كل فئات وأطياف المجتمع، من المعلم في المدرسة الى رئيس البلدية الى والي الولاية بل ويصل الأمر الى رئيس الجمهورية في مؤسسة الرئاسة، فالإرادة في الحقيقة لا يمكن بأي حال من الأحوال حصرها في مسؤولية طرف واحد بمعزل عن الاخرين، لأنه لا يمكن لأي طرف أن يستقيل من أداء دوره، أو أن يتبرأ من أفعاله وممارساته، كما أنّ الممارسات اليومية للمواطنين وتصرفاتهم لتؤكد لنا بما لا يدع مجالا للشك بأنّ الجميع يتحمل المسؤولية على قدر المكان أو المنصب الذي يتواجد فيه، لأنه لا يعقل أن يتهم رئيس البلدية أو الوالي على أشخاص يسيرون بسياراتهم في الاتجاه المعاكس، فالموضوعية تقتضي أن يتحمل الجميع مسؤولياته.

إنّ جميع التناقضات المنتشرة في المجتمع الجزائري قد دفعت الكثير من الباحثين والمتتبعين لعملية التحول الديمقراطي إلى طرح التساؤل العميق حول مسألة اتجاه النظام السياسي نحو تبني خيار فسح المجال أمام الإرادة الشعبية لتقرر بنفسها آليات التنمية والتطور الخاصة بها، أو على الأقل إتاحة الفرصة أمام الطبقة المثقفة والنخبة العلمية وكذا الخبراء في شتى التخصصات أن تساهم جميعا وبالطرق العلمية في دفع عجلة التنمية والتقدم إلى الأمام، الأمر الذي سيشكل مدخلا أساسيا لإنجاح المشاركة السياسية وفق ما تعرفه من تطورات ( المشاركة الالكترونية وفق ما تقتضيه نظرية الحكومة الإلكترونية.)

إننا في هذا المقام نتحدث عن ظاهرة جد معقدة، بالإضافة الى أنها متشابكة مع غيرها من المتغيرات الحداثية الجديدة، والتي تعتبر حقيقة لب العملية أو اللعبة الديمقراطية، لأنّ بدونها لا مكان ولا وجود لشيء اسمه تحول ديمقراطي؛ إنها تتمثل في آلية المشاركة في شؤون الحكم السياسية، ذلك لأنه من منطلق بسيط وهو أنّ الديمقراطية اليونانية التي تعني حكم الشعب، أي الحكومة التي تدار بواسطة الشعب، مما يعني بأنّ المشاركة الشعبية الحقيقية هي تلك التي تنخرط في صناعة القرار والتأثير فيه، أو على الأقل ممارسة مختلف السلطات بواسطة ممثليه في مختلف المؤسسات الرسمية للدولة، كالبرلمان والمجالس الشعبية المحلية المنتخبة باعتبارها النقطة الارتكازية لأي برنامج ديمقراطي، ومن هذا المنطلق بالتحديد أصبح لزاماً على الحكام ( ولاة الأمور ) والمسؤولين تقبُل هذا المنطق من دون أي حساسية أو تغييب لإرادة الطرف الآخر من المعادلة.

ومن دون التوسع في هذه المقدمة، سننطلق في دراستنا هذه من فكرة ضرورة تفعيل الإشكالية البحثية:

**لماذا لا تزال المشاركة السياسية في الجزائر تواجه مشاكل في التطبيق رغم تبني خيار التعددية وإلغاء نظام الأحادية؟ وكيف يمكن للمشاركة السياسية أن تساهم في تحقيق التنمية والتقدم والديمقراطية للدولة؟.**

وتحت هذه الإشكالية سندرج مجموعة من الأسئلة الفرعية:

. ما المقصود بالمشاركة السياسية؟

. ما هو واقع المشاركة السياسية في الجزائر منذ الأحادية والى غاية التعددية وما هي طبيعة الأزمات التي تعرضت لها؟

. ما هي اليات وسبل تحقيق فكرة المشاركة السياسية في الجزائر؟

. ما هي أفاق المشاركة السياسية في الجزائر؟

## المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للدراسة

سوف نتطرق في هذا المبحث تحديدا لمفاهيم الدراسة لاسيما مفهوم المشاركة السياسية، من خلال منطلقاته التاريخية، تعريفه، صوره او درجاته..الخ.

### المطلب الأول : لمحة تاريخية عن بروز فكرة المشاركة السياسية في الجزائر

على الرغم من وجود العديد من العثرات والسلبيات التي صاحبت هذا المسار الذي لا يزال متعثرا، إلاّ أنّ الأمر يعتبر منطقيا خاصة إذا نظرنا الى الموضوع من زاوية واقعية، لاسيما من جانب الفترة القصيرة التي عاشتها الجزائر في معترك الحياة السياسية التعددية، وهو الأمر الذي بدوره يجعلنا على الأقل نتفاءل حول مستقبل التحول المؤسساتي في الجزائر، خاصة بعد الحراك الشعبي لل22 فيفري 2019، وما صاحبه من انتخاب رئيس للجمهورية بطريقة مغايرة للطرق والممارسات السابقة، بالإضافة الى هذا فإنّ إنجاح التعددية تتطلب مجموعة من الأليات التي لابد منها كشروط أساسية؛ كضرورة توفر الزمن الكافي لحدوث التغيير، وجود كفاءات بشرية على مستوى التحديات التنموية...الخ.

وربما استطاع الرئيس الحالي السيد عبد المجيد تبون بعد انتخابه في رئاسيات 12 ديسمبر التاريخية، أن يسعى سعيا جادا وصادقا نحو تجسيد الكثير من الأمور التي لم تكن موجودة في العهود السابقة، كتخصيص لقاءات للصحافة في مؤسسة الرئاسة، ومشاورة العديد من الشخصيات الجزائرية في كل ما يتعلق بمستقبل الجزائر، لكن في مقابل هذا الطرح لا يجب أن نغفل أو يغفل صانع القرار عن العديد من الملفات التي لا تزال عالقة، خاصة على مستوى موضوع المشاركة السياسية، لاسيما نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات المختلفة والتي توصف دائما بالضعف، بالإضافة الى ضرورة معالجة ظاهرة العزوف الجماهيري عن السياسة وممارستها وكل ما يتعلق بها لا من قريب ولا من بعيد، بالإضافة إلى علاج مرض غياب الشعور بالمواطنة والحس المدني، حقوق الإنسان والحريات العامة، التجاوزات الكثيرة لبعض موظفي الدولة في اختلاس المال العام أو صرفه في غير مجالاته القانونية والملائمة...الخ، كل هذا وذاك يجعلنا ندرك حقيقة أننا على موعد مع التاريخ في مواجهة تحديات كبيرة، خاصة بعد أحداث الحراك الشعبي في فيفري 2019،

تلك الأحداث التي جعلت مؤسسات الدولة خاصة المحلية منها تدق ناقوس الخطر، كيف لا؟ وأن نسبة الاحتجاجات العمالية والاجتماعية قد تعدت 10 الاف احتجاج في السنة.

إنّ ما تشهده الساحة السياسية الجزائرية في مختلف المناسبات الانتخابية؛ لاسيما ما لاحظه الجميع في الانتخابات التشريعية لكل من ( 2002 ـ 2007 ـ 2012 ـ 2017 ) أنّ العديد من القوائم الانتخابية كانت تركز في تشكيل قوائمها على متغيرات غير موضوعية تماما، خاصة مسألة اختيار المرشحين، وشراء المناصب السياسية والنيابية، واستفحال ظاهرة زواج المال الفاسد بالسياسة والذي في الحقيقة كان أحد أهم الأسباب لانفجار الوضع من خلال الحراك الشعبي في 22 فيفري 2019...الخ، فهذه الممارسات التي مازالت تؤكد على عدم نضج هذه التجربة وأنّها مازالت تحتاج إلى دعم واهتمام كبيرين من طرف الدولة والباحثين وكذلك منظمات المجتمع المدني على حد سواء، ففي حقيقة الحال أنّ الحراك الشعبي قد برهن أو أثبت بأنّ درجة الفساد التي كانت البلاد تعيشها، إنما هي نتيجة تراكمات أكثر من عشريتين من الممارسات غير القانونية لأشخاص وثق الشعب ومؤسسات الدولة فيهم، فلم يكونوا على قدر تلك الثقة التي وضعت فيهم.

## المطلب الثاني : تعريف المشاركة السياسية

تاريخيا تعود قضية المشاركة السياسية إلى الوقت الذي استرجع فيه الملوك في أوربا حق السيادة من الكنيسة وفرضوا السلطة على أمراء الإقطاع، وبالتالي عرفت عملية المشاركة السياسية دورا أساسيا في تكوين الدولة الحديثة، وبصفة خاصة حينما أصبحت علاقة الدولة أو الملك مباشرة مع الأفراد أو الشعب، ترسيخا للمبدأ القائل لا سيادة فوق سيادة الشعب، أين أصبح الشعب في كل مرحلة من المراحل التاريخية يتمتع ثم يطالب الدولة بمزيد من الحقوق.[1]

تشير المشاركة السياسيةPolitical Participation حسب موقع ScienceDirect الى تلك النشاطات والممارسات التي تقوم بها الجماهير العادية ( الشعب ) في السياسات Politics، ليس فقط التصويت، وإنما أساسا هناك العديد من النشاطات التي تؤكد على حقيقة وجود المشاركة مثل مساعدة المرشحين في الانتخابات وتدعيمهم بالمال والكلمة، الاعتراض على مختلف الممارسات والسياسيات، مقاطعة كل ما شأنه الاضرار بالمصالح العامة.[2]

أم الأستاذ شعبان الظاهر الأسود فيعرف المشاركة السياسية بأنها: " العملية التي يلعب من خلالها الفرد دورا بارزا في الحياة السياسية المجتمعية، إذ تتشكل لديه فرصة المشاركة في وضع وتنفيذ الأهداف العامة للمجتمع، كما أنها تكريس لفكرة إشراك الفرد في مختلف مستويات عمل النظام السياسي، عبر إيجاد أفضل الوسائل لتحقيق تلك الأهداف، سواء بصفة مباشرة مثلما هو معمول به في الديمقراطيات الحديثة كفكرة الحكومة الالكترونية، أو بصفة غير مباشرة عبر توكيل مختلف ممثليه في البرلمان.[3]

إذن فهي على هذا الأساس تمثل حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية، كأن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من السلطة، ثم تبقى العملية دائرية كلما كانت مخرجاتها غير متوافقة وتطلعات الجماهير. بل أنّ هناك من ذهب بعيدا في تدعيم هذا الاتجاه الذي يعيد للمواطن البسيط مكانته التي كفلتها له الديمقراطية بمعناها اليوناني الأول " حكم الشعب "، في إطار ما يمكن أن نصطلح عليه بديمقراطية الفقراء أو الديمقراطية التشاركية.

أما في مؤلفات **علم الاجتماع السياسي** فقد عُرفت المشاركة : بأنها السلوك الرسمي أو غير الرسمي المنظم أو العفوي للأفراد والجماعات، من أجل القيام بمجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق الصالح العام وتحقق المشاركة للأطراف التي تتبنى هذا السلوك كنوع من أنواع الإشباع والرضا، وذلك من خلال الوصول للأهداف المراد تحقيقها.[4] ولن يتحقق هذا المسعى إلاّ إذا تنازل الحكام عن جزء من سلطاتهم لصالح المواطنين والجماهير الشعبية حتى تقرر بنفسها ما تحتاجه وما تصبوا إليه.

إذن المشاركة السياسية تمثل أحد أهم الأبعاد المؤسسية الهامة للإدارة الجيدة لشؤون الحكم، كما أنّها ترتبط ارتباطا وثيقا بمصطلح التعددية، بل إنها تعد نتاجا طبيعيا له.[5] لاسيما إذا علمنا أنّ الأنظمة التسلطية ذات النهج الأحادي لا تعتبر عملية المشاركة عندها مقياسا أساسيا لجودة الحكم من عدمه، لأنّ كل الأمور في الحقيقة تكون نتيجة للتعبئة التي يقوم بها الحزب الحاكم. في حين يرى الحزب الذي يستأثر بالسلطة بأنّ عملية التصويت وحضور الجماهير ما هي إلاّ ديكور شكلي لإضفاء الشرعية على العملية الانتخابية قاطبة، وفي الحقيقة النتيجة وللأسف الشديد تكون محسومة مسبقا، وعل

هذا الأمر أو الممارسة ليست غريبة في هاته الدول، التي لا تعيش في كنف نظم غير مشخصنة السلطة، أي لا تعرف فيها من الذي يحكم؟

**المطلب الثالث: مفهوم المشاركة السياسية في الاسلام**

أم في الإسلام فقد عرفت فكرة المشاركة والمشورة بالتحديد أرقى درجات الكمال، فقد جاءت آيات الشورى لتدل على أن الأمر شورى بين المسلمين، قال الله عز وجل مخاطبا نبيه صلى الله عليه وسلم: " **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ** الآية 159 من سورة آل عمران. وكذلك يقول الحق تعالى:" **وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ** الآية 38 من سورة الشورى. وكذلك كان عهد الصحابة من بعده، لاسيما في عهد الخلفاء الراشدين الذين أناروا الأرض علما ونورا. فعلى سبيل المثال لا الحصر قال عمر بن الخطاب لأصحابه: ماذا تقولون لو ملت برأسي إلى الدنيا هكذا. قال أحد المسلمين: نقول بسيوفنا هكذا. قال عمر: إياي تعني بقولك. قال الرجل: إياك أعني، فقال عمر: الحمد لله الذي جعل في رعيتي من يقوم عوجي. وليس أبا بكر الصديق رضي الله عنه بأقل شأنا من عمر، فهو أعظم درجة ومنزلة في الاسلام بعد الرسول صلى الله عليه وسلم، حين قال: إني وليت عليكم ولست بخيركم، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيت فلا طاعة لي عليكم، فإن أحسنت فأطيعوني، وإن أسئت فقوموني، وهذه في الحقيقة هي وظيفة الشعب ومن يمثلونه من العلماء والخبراء عند أبي بكر، فقد كان مجلسه مشكلا من القراء.[6] أليست هذه قمّة الديمقراطية وقمة المشاركة التي يحاول الغرب فرضها على مختلف البلاد العربية والإسلامية، تارة بالدبابة وتارة بالحصار الاقتصادي وتارة بالتلاعب بالمصطلحات.؟ يقول الله عز وجل: **قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ ۖ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ**" الآية 33 من سورة الأنعام : ورغم كل هذا يصفون حكم الصحابة بالمستبد والأوتوقراطي وغيرها من الاوصاف التي تحاول التشكيك والطعن في الاسلام تخوفا من انتشاره في عقر دارهم، وذلك لعدالة أحكامه.

كذلك من المفترض حسب مفكري الاسلام أنّ المشاركة تمكين المواطنين من عزل الولاة والأمراء والعمال إن رأوا فيهم الاعوجاج، وإلاّ ما الفائدة من اختيار الأمراء والولاة أو

مختلف المجالس في عصرنا؟ إذا كنا لا نستطيع التمكن من حسابهم أو رقابتهم أو حتى عزلهم وسحب الثقة منهم، كذلك هنا تبرز هنا مسألة الوعي السياسي والاقتصادي والثقافي للمواطنين في إدراك خفايا المشاريع والبرامج التي يسعى المنتخَبون إلى تجسيدها، وهنا لابد على المواطنين أن يستندوا إلى قواعد علمية كأسباب للعزل أو التقويم أو المشاركة في صنع القرار، لكن الواقع العربي حديث العهد بالبيئة الديمقراطية، في الحقيقة لا يزال مفتقدا إلى هذا المعطى، ولذلك نجد أن عصر الإسلام الذهبي كان يستند إلى أهل الحل والعقد وهم العلماء والخبراء والفقهاء الذين يعتبرون أكثر دراية بمصلحة العامة، وحتى في عصرنا الحالي فلا يمكن أن يسند أمر صناعة القرار للمواطنين العاديين، نظرا لوجود من يمثلهم من العلماء والفقهاء وأساتذة الجامعات من ذوي الخبرة والدراية في التخصصات المختلفة، ولهذا يقول الله عز وجل: **وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِمْ ۚ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ** الآية 43 من سورة النحل. ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **" إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة. قال: كيف إضاعتها يا رسول الله؟ قال: إذا أسند الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة."** وإننا نخشى أن نكون في عالمنا العربي والاسلامي قد دخلنا في إطار هذا الوصف النبوي الذي ينذر بخراب الأمم وزوالها ونحن لا ندري.

**المطلب الرابع : درجات المشاركة السياسية ودورها في بناء دولة الحق والقانون**

على الرغم من أنّ الفهم العربي العام لمشاركة السياسية مازال مقتصرا على حق التصويت والانتخاب، إلاّ أنّ قواعد اللعبة السياسية في الغرب قد تجاوزت هذه المقاربة بعصور، بحيث أصبحت عملية التصويت تمثل الدرجة الأخيرة من درجات أو أشكال المشاركة العشرة. وعلى العموم فإنّ للمشاركة السياسية درجات اتفق على صياغتها بصفة خاصة كل من الأساتذة: هربرت ماكلوسكي وفيربا وناي وروش، وهذه الدرجات كالآتي:[7]

1. تقلد المنصب السياسي.
2. السعي لشغل منصب سياسي أو إداري.
3. العضوية النشطة في تنظيم سياسي.
4. العضوية العادية في تنظيم سياسي.

5. العضوية النشطة في شبه تنظيم سياسي.
6. العضوية العادية في شبه تنظيم سياسي.
7. المشاركة في الاجتماعات السياسية العامة.
8. المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية.
9. الاهتمام العام بالأمور السياسية.
10 .التصويت.

في حقيقة الأمر السؤال الواجب البحث عنه هنا ليس في كيفيةتحديد هذه الدرجات أو الصور والاشكال التي تبين كيفية وطريقة المشاركة، وإنما هل أن هذه الدرجات أو العناصر متوفرة ومتاحة في دول العالم الثالث والبلاد العربية بالتحديد.؟ أم أننا نبحث في السراب، فكما هو معلوم عند العام والخاص أنّ الواقع العربي الذي يبين لنا بوضوح أن العناصر التسعة الأولى شبه مغيبة، بل حتى وإن توفرت فهي بنسب ضئيلة جدا قد لا تذكر أساسا، وفوق كل هذا وذاك فهي لا تقوم إلاّ على أحد اعتبارات الولاء إما سياسية، حزبية، عشائرية، دينية...الخ، أما الدرجة العاشرة فهي التصويت، وهذه فقط التي مازال المواطن العربي يعتقد بأنها هي لب المشاركة الأساسية التي تبقيه على اتصال بالنظام السياسي، وانها المعنى الحقيقي للمشاركة، وهذا المفهوم طبعا يعد مفهوما قاصرا بل وغير دقيق ليتمكن من الاحاطة بمفهوم المشاركة المعقد، لأن التصويت في الغرب مثلا لا ينتهي عند وضع الورقة في صندوق الانتخاب بل يتعداه إلى المشاركة بعد الانتخاب، كمساءلة المنتخب ورقابته وأساسا محاسبته، وهو ما يعتبر شبه مفقود في الواقع والممارسة السياسية العربية، هذه البيئة التي تعرف قطيعة بين طرفي المعادلة بمجرد إعلان النتائج الانتخابية ليعود كل طرف الى كهفه السياسي متقوقعا على ذاته خمسة سنوات كاملة.

يرى كل من كريستوفر أرترتون F. Christopher Arterton وهالان هانHahn Halan بأنّ:[8] " **المشاركة السياسية** لا تقتصر فقط على التصويت في الانتخابات ولكنها تشمل الأعمال والأنشطة والمساعي كافة التي تدخل في نطاق العملية السياسية بالمعنى الأوسع، والهادفة إلى التأثير على فئة أو طبقة أصحاب النفوذ أو السلطة، ومثال ذلك الاتصالات مع المسئولين في الحكومة، والمشاركة في تمويل الحملات الانتخابية، ومناقشة القضايا العامة، وحضور الاجتماعات السياسية، ومحاولة إقناع الآخرين بتأييد مرشح معين أو العدول عن

التصويت عنه، والعمل في إطار نشاط الأحزاب السياسية والحصول على عضوية المنظمات أو التنظيمات السياسية والاجتماعية وغيرها، هذا بالطبع إلى جانب التصويت في العملية الانتخابية التي تعتبر أمورا بديهية ومفروغا منها باعتبارها حقوقا أساسية، لأنه قد يمتنع المواطن عن التصويت في الانتخابات لأسباب عديدة، من دون أن يترتب عليه أي أثر عقابي كبعض الواجبات الأخرى، وذلك بتمعن النصوص الدستورية التي تؤكد على أن الانتخاب حق ولا يُلزم أحد من المواطنين على المشاركة أو الامتناع، فالتصويت هو محض قرار شخصي حر واختياري لا دخل للآخرين فيه تحت أي مبرر من المبررات.

يؤكد الدكتور بن عنتر بأنّ النظام الديمقراطي الذي لم يجد له تطبيقا في الدول العربية ومنها الجزائر، إنما يهدف في الأساس إلى: " إيجاد صيغة حسنة حتى لا نقول مثالية ممكنة لحل معضلة الحكم، وذلك عبر حمل الحاكمين لأن يكونوا خاضعين لإرادة المحكومين، خضوعا منظما مقننا، تسهر عليه أجهزة ومؤسسات تنتخب انتخابا حرا ونزيها، لأنّ النخبة الحاكمة في البلدان العربية لم تعهد لا فكرة الشريك السياسي للحاكم، ولا إتاحة المجال أمام مشاركة شعبية حقيقية، وبالتالي لابد من تنشيط فكرة قبول العقل العربي للرأي الآخر، وأن يكون الولاء للأفكار لا للأشخاص، وبهذا تحدث النقلة النوعية في المسار الديمقراطي الذي يظل هدف ومبتغى كل إنسان عربي.[9]

كما أن مسألة انقطاع العلاقة بين الناخب والمنتخب (بين الحاكم والمحكوم)، وفقدان كل حبال الاتصال السياسي، ولهذا فإنّ ذلك التقطع المتكرر أدى مع مرور السنين إلى تشكل وعي لدى المواطن البسيط حتى لا نقول المثقف أو المتعلم، بأنّ المنتخبين لاسيما المحليين لا يرون فيه إلاّ مجرد صوت لإضفاء الشرعية لا أقل ولا أكثر، ومنه ظهرت فكرة ما يسمى بالعزوف المجتمعي عن العملية السياسية برمتها، ومنه فإنّ كل من تريد أن تحدثه عن الشأن السياسي يرد عليك بسؤال أخر عن واقعه اليومي محاولا إبعادك وإبعاد نفسه عن الخوض في هذا المجال غير المأمون. وفي الختام تحول المواطن العربي عموما الى مواطن لا سياسيApolitique. أي لا يهتم بالسياسة.

تسمى هذه الحالة في أدبيات العلوم السياسية بحالة انغلاق النظام السياسي في وجه المطالب الشعبية والطبقة الحزبية ( المعارضة )، وهي حالة يخشى من تبعاتها على المستويين الداخلي والخارجي، وقد أشار إلى ذلك عبد النور بن عنتر بقوله: أنّ الأنظمة

العربية مطالبة الآن بالانتقال من عالم الاستبداد إلى عالم الديمقراطية والحرية، لاسيما وأن أكثر من أربعين دولة عبر العالم الفسيح على سبيل المثال، قد تحولت إلى أنظمة ديمقراطية بعد نهاية الحرب الباردة* وإلا ستكون الكارثة التي تهدد مستقبل الدولة الوطنية في الصميم موجة التحول الديمقراطي التي سماها المفكر الأمريكي الشهير **صمويل هنتجتن: " الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي "** ؛ وهي الموجة التي توقفت عند أبواب النظم السياسية العربية. [10]

في نفس هذا السياق اعتبر كل من: **" صامويل هنتنجتون " وجون نلسون " بأنّ:** المشاركة السياسية أحد العناصر الضرورية لعملية التنمية السياسية، وأكدا بأنّها ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار بغض النظر عن ايجابياته أم سلبياته.[11]

**المبحث الثاني : واقع المشاركة السياسية في الجزائر بين المعوقات والافاق**

سوف نتطرق في هذا المبحث الى واقع عملية المشاركة السياسية في الجزائر في مراحل تطور النظام السياسي الجزائري، موضحين مدى دور مؤشرات المشاركة السياسية في دفع عملية التحول الديمقراطي الى الأمام، وكذلك تحليل أهم المعوقات التي تقف كحجر عثرة أمام كل عملية للتنمية والتقدم، ثم في الختام نتطرق الى أفاق المشاركة السياسية لاسيما فكرة الديمقراطية التشاركية التي تعني لب وقلب عملية المشاركة السياسية.

**المطلب الأول : مؤشر المشاركة السياسية ودافعية التحول الديمقراطي في الجزائر**

إنّ المشاركة السياسية كمؤشر لقياس الحكم الصالح قد أصبحت ذات أهمية كبرى، لأنه كلما فتحت الحكومة الباب أمام المشاركة السياسية الحقيقية، كلما أدى ذلك إلى ترسيخ المبادئ الديمقراطية التي تتيح للشعب المشاركة عن طريق الأحزاب التي تمثلها، لأنّ الأحزاب السياسية تعتبر إطارا عاما للمشاركة المستمرة بحيث لا يمكن الاستغناء عنها كما قد يتصور البعض، كما أنّ المنتظر من الأحزاب السياسية أن تقلع عن الممارسات السابقة وأن تعمل على توسيع نشاطها السياسي الذي يؤسس لمشاركة جماهيرية حقيقية، من خلال إعادة بعث و تنمية الروابط والعلاقات بالناخبين، وبالتالي فالأحزاب السياسية بهذا المعنى هي المؤهلة الأساسية للعب هذا الدور وهي حلقة الوصل الأساسية بين الحاكم والمحكوم.[12]

وبما أنّ المشاركة السياسية من أهم مبادئ العملية الديمقراطية، فإن الهدف الأسمى للنظام السياسي الصالح هو إيجاد أحسن صيغة ممكنة لحل معضلة الحكم، عبر جعل إرادة الحاكمين خاضعة لإرادة المحكومين، أو على الأقل اقتناعهم بالخضوع لها خضوعا منظما ومقننا من طرف أجهزة منتخبة ديمقراطيا تكرس القناعة بضرورة العمل على ترقية المشاركة السياسية، وحدوث هذا يعني انقلاب تاريخي على نظم الحزب الواحدة والمتسلطة.[13]

فطبيعة النظم الجديدة تقوم على تبني نظرية الحوكمة المحلية الرشيدة التي هي عبارة عن مقاربة ورؤية فلسفية عالمية معاصرة للتغيير الشامل، بحيث أصبحت تمثل النهج الأكثر نجاعة لتدبير وإدارة الشأن العام عموما والمحلي خصوصا، وبالشكل الذي يسمح بتعبئة كل الطاقات والموارد وترشيد استثمارها، وفق رؤية تشاركية عقلانية تعيد صياغة العلاقة بين كل فواعل العملية التنموية من خلال الارتكاز على مفاهيم التعاقد التشارك والتوافق، كما أنّ هذه الآلية بدورها تفتح المجال واسعا أمام كل من المجتمع المدني المحلي والقطاع الخاص وتمكينهما من أداء أدوارهما في تحقيق التنمية الشاملة وبشكل مستدام.

إذا كانت الحرية من أهم مؤشرات قياس التنمية، فإن ما يبرر لجم المشاركة السياسية وتجميدها وغياب الحكم الرشيد هو نظام الحزب الواحد ونظام الحزب الطليعي؛ أين يصبح المواطن وتصبح المنظمات الجماهيرية معه مجرد أداتين لخدمة النظام القائم "فالمواطن في هذه النظم وإن كان مرغما بالفعل على المشاركة النشطة، فإنه لا يسهم بحال من الأحوال في التأثير في عملية صنع القرار".[14] لاسيما إذا علمنا بأن من بين الأسس التي تؤسس للمشاركة السياسية، نسبة المعرفة والوعي السياسي**Political knowledge** هذه الميزة التي توفرت في المجتمعات الغربية وتم دراستها لدرجة أنهم أصبحوا معها يقيسون بها نسبة المشاركة في الانتخابات وصنع القرارات وغيرها من الأمور التي تتيح للمواطن بأن يكون فاعلا في الحياة السياسية، بل ويصلون من خلالها إلى نتائج لا نقول دقيقة ولكنها تقترب من الدقة بنسبة كبيرة في تفسير الواقع( الهندسة السياسية).[15]

ولعل الانتخابات التشريعية التي أجريت في الجزائر في 10 ماي 2012 وغيرها من التشريعيات، قد بينت بأنّ معظم القوائم الحزبية تم تخصيص أرقام أو رموز عددية لتوضيحها، فمثلا جبهة التحرير الوطني تم تعريفه برقم 5 والتجمع الديمقراطي رقم 23،

وهكذا، هنا تدرك بما لا يدع مجالا للشك بأن العديد من المواطنين الجزائريين، لا نعمم فالتعميم من العمى كما يقال، ولكن هناك نسبة معتبرة من كبار السن الذين لا يقرؤون ولا يكتبون، قد لا يهتدون إلى التصويت عن أحزابهم المفضلة، لولا توضيح ذلك بأرقام تكون كدليل لعدم الخطأ، كما أنّ مسألة العدد الهائل من الأحزاب التي تم تبنيها قد جعلت من المواطن يخلط بين حزب وحزب آخر نتيجة تساوي التسميات أو اقترابها من بعضها البعض، مثل الخلط بين حزب جبهة التحرير كحزب كبير وحزب الجبهة الوطنية الذي يعتبر حزبا متوسطا F L N و F N A وهذا الوضع للأسف ليس قريبا من الإصلاح بأي حال من الأحوال، بقدر ما هو وضع ترقيعي غير مؤسس على معطى علمي.

إنّ هذا الأمر كذلك يقودنا إلى حقيقة مهمة جدا وهي ضرورة تفعيل العمل الجمعوي الذي يوكل له هذا الدور، لأنّ مثل هذه الجمعيات أو منظمات المجتمع المدني في الغرب أصبحت تقوم بدور كبير تتقدم فيه حتى على دور الدولة نفسها، الى درجة أنّ فريقا من العلماء ذهب إلى حد اعتبار سلطة المجتمع وجودا معارضا ومواجها في حد ذاته لسلطة الدولة، ومن هنا نستنتج بأن مقاربة الحكم كمفهوم سياسي قد تطورت من نظرية الحق المطلق للحاكم، إلى مفهوم المشاركة أو التشاركية بين السلطة وبين مجموعة أخرى من الفاعلين غير الرسميين كمنظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، الشركات المتعددة الجنسيات، وسائل الإعلام الخاصة المستقلة...الخ، بل إن قوة هذه الفواعل في الغرب قد أصبحت واقعيا تضاهي وتتفوق في الكثير من الأحيان على سلطة الدولة نفسها.[16]

كذلك إن مسألة وجود معارضة غير منظمة يجعل صوتها غير مؤثر، ذلك أن معارضتها تلك لا تخرج عن إطار المعارضة الكلامية والانتقاد الشكلي في العديد من الأحيان، ومن دون التأثير الفعلي في قرارات السلطة الحاكمة، لأنّ أهمية الحزب تظهر من خلال العمل على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة، وفي جميع الأحوال لا تتحقق الحرية السياسية بدون أحزاب قوية وفعالة وينظر إلى قبول بعض البلدان بالتعددية الحزبية ولو شكليا خطوة ايجابية في طريق بناء الدولة الديمقراطية المؤسساتية القائمة على حرية المشاركة السياسية وحرية العمل الحزبي، بشرط العمل على إصلاحها وتحسين ظروف عملها مرحليا بالقدر الذي يؤدي إلى وجود تعددية حزبية حقيقية لها مؤسساتها الفعلية والفاعلة مستقبلا.[17]

أيضا كثيرا ما نجد في الواقع السياسي العربي أنّ الديمقراطية لا تعدوا أن تكون مسألة شكلية، لأنها ببساطة غير نابعة من قناعات سياسية جادة، فالعديد من الأحزاب لا تطالب بالديمقراطية بهدف الإصلاح، وإنما للحلول محل الأحزاب الحاكمة، وعلى هذا فهو صراع شرس من أجل السلطة، إذن فالهدف ليس تغيير السلطة، ولكن الهدف هو تغيير الأشخاص.[18] وهذه المعادلة التناقضية Paradoxal لا تعطينا حكما صالحا ولا تنمية على الإطلاق نظرا لوجود ثلاث متغيرات رئيسية أو على الأقل تقف كحجر عثرة أمام برامج الدمقرطة قاطبة وهي:

**أولا**: فاقد الشيء لا يعطيه؛ فكيف ننتظر من حزب لا يطبق الديمقراطية داخل بناه الحزبية سواء المحلية أو الإقليمية أو حتى الوطنية، أن يعطينا حكما مؤسساتيا وعادلا، وبالتالي فهي أحزاب أشخاص وليست أحزاب برامج

**ثانيا:** أن الحزب السياسي من طبيعة عمله تكوين المواطن الصالح وإعداده لتولي المناصب المختلفة في الدولة، ونجد هذا الدور شبه غائب لغياب الدورات التكوينية التي من المفترض أن تهتم بها الأحزاب، بحيث معها أصبح المواطن يرى فيها أنها تمثل معاول هدم وتواطئ مع الأنظمة الحزبية الحاكمة لا أدوات بناء وإصلاحات عامة.

**ثالثا:** استخفاف العديد من الأحزاب بعقول المواطنين، كأن تلعب في خطاباتها على وتر النقد للأحزاب الحاكمة، والمتمعن البسيط حتى لا نقول الخبير للبرامج الحزبية في الجزائر يجدها متقاربة وقائمة على انتقاد بعضها البعض، بل أنّ في غالبيتها لا تمتلك رؤية ولا فلسفة جادة للخروج من الأزمات التي تتخبط فيها تلك الدول والشعوب.

بالتالي حتى تكون المشاركة السياسية قوية لابد للحزب السياسي أن يكون قويا؛ فيقوم بدوره الحقيقي المنوط به، كصناعة الرأي الجماهيري وتوجيهه الوجهة الصحيحة، وتوعية المواطن بكل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها، كما لا يعتبر الحزب فاعلا إذا لم يقم على تحقيق قاعدة ربط المواطن بالحاكم، أي أنه حلقة الوصل التي لا تتم العملية السياسية إلاّ بها، فالقاعدة تقول: لا ديمقراطية دون أحزاب سياسية، وبهذا تكون الأحزاب السياسية قد ساهمت فعلا في توضيح العلاقة السياسية فيما بين الشعب والحكومة، وبالتالي التأثير على المواطن وإلزامه وهو مقتنع على وجوب لعب دوره وإبداء مشاركته في النشاط السياسي القائم في الدولة، عوض هذا العزوف الذي تمارسه الجماهير في معظم

الاستحقاقات الانتخابية، وحول هذا الدور الذي تسعى إليه الأحزاب السياسية، يقول المفكر السياسي: **دافيد أبتر" إنّ إحدى الوظائف الأساسية للأحزاب السياسية هي صناعة الرأي العام وقياس مواقفه، ونقلها إلى المسؤولين الحكوميين والزعماء المسيرين، وذلك بطريقة يصبح معها الحكام والمحكومون والرأي العام والسلطة قريبين بعضهم من بعض.**"[19]

بناءً على ما تقدم لابد على الحقل السياسي أن يقوم على مبادئ الشفافية والوضوح بين أطراف اللعبة السياسية، وفي حال عدم قدرة الحكومة على مواكبة تطلعات وآمال الجماهير، فإنها ومن منطلق ديمقراطي تنسحب وتترك المجال لحزب آخر يتلاءم برنامجه مع تطلعات الجماهير، فمثلا في الجزائر حدثت العديد من الأزمات سواء الأمنية الاقتصادية السياسية ارتفاع الأسعار الندرة في المواد الاستهلاكية، إلا أنّ الحكومة لم تنسحب لتترك المجال أمام حكومة جديدة، يكون فيها وزراء جدد لم يسبق تواجدهم على الساحة السياسية الجزائرية، وهذه القاعدة بمرور الأعوام سوف تصبح آلية وميكانيزم للتداول على السلطة واكتساب الروح السياسية الديمقراطية الحديثة التي جعلت الغرب يبتعد كثيرا عن الكيانات المتخلفة، لأن المسؤولية عندهم عبء وليست غنيمة، وقد أثبت الحراك الشعبي الذي قادته الجماهير الشعبية في الجزائر في 22 فيفري 2019 صدق هذه المقولة، لأنّ الحكومة القائمة بعد الحراك والتي يطالب الجمهور بتنحيها لا تستجيب للمطالب الشعبية حتى بعد خروج ازيد من 24 مليون جزائري الى الشارع كل جمعة للتعبير عن رفضها القاطع لكل وزراء الحكومة الحالية، وهذه النسبة من الجماهير في الواقع تفوق حتى تعددا الهيئة الناخبة التي لا تتعدى 22 مليون ناخب، مما يدل على وجود تلاميذ إكماليات (متوسطات) وثانويات رافضين للطبقة السياسية الحالية في الجزائر.

## المطلب الثاني: واقع ومعوقات المشاركة السياسية في عهد الحزب الواحد

لقد تمثلت أزمة المشاركة السياسية في الجزائر في عجز المؤسسات السياسية المختلفة عن استيعاب مختلف القوى السياسية والاجتماعية، فقد رافق حكم الحزب الواحد تغييب للحريات الفردية والجماعية، والذي برزت من خلاله رغبة النخب الحاكمة منذ الاستقلال في عدم إشراك القوى الأخرى في شؤون الحكم، خاصة ذات التوجه السياسي المختلف عن عقيدة الحزب الحاكم في إطار سياسة التعبوية التي تفتقر إلى المشاركة، ولذلك فقد اقتصرت رؤية حزب جبهة التحرير الوطني للمشاركة على معنى التعبئة السياسية، التي تأخذ شكل التأييد والحشد والمساندة لبعض القرارات دون الإسهام الحقيقي في صنعها نتيجة لضعف هياكل الحزب القاعدية، وعدم قدرتها على تمكين مختلف القوى الاجتماعية من التعبير عن مصالحها ومطالبها، وبالتالي افتقاد جميع القنوات الشرعية الأخرى للتمثيل. طبعا يرجع هذا إلى طبيعة الحزب الحاكم الذي أطر ثورة التحرير المباركة، ولكنه عوض أن يكون كما بدأ حزبا للأمة تحول إلى حزب للدولة Du Parti Nation au Parti Etat ، وبهذا صار في يد أقلية توجهه كما شاءت وتأخذه حيثما تشاء، وانتفى دوره بشكل تام وصار تابعا إلى مؤسسة الرئاسة ومتحدثا باسم الرئيس.[20] بل لقد أصبح الرئيس هو الحزب والحزب هو صوت الرئيس وصورته والناطق الرسمي باسمه ولصالحه، وانتفت كل مقومات وأهداف الحزب التي تأسس لأجلها.

الملاحظ أنّ الجزائر قبل عملية التحول نحو التعددية الحزبية عام 1989 لم تكن تمتلك أية تقاليد أو أي ميراث يعبر عن مشاركة سياسية حقيقية، فالمفهوم الذي كان سائدا في تلك المرحلة هو التعبئة وليس المشاركة، بل أنّ هناك من ذهب إلى حد القول أنّ الساحة السياسية كانت مغلقة تماما، وربما ما لا يمكن استيعابه أنّ المجال كان مغلقا حتى أمام حزب جبهة التحرير نفسها التي سيطرت عليه المصالح الخاصة والضيقة.[21] كما استمر هذا النمط التعبوي للمشاركة لفترة طويلة جدا وتحديداً منذ عام 1962 وحتى عام 1989 ،مع الأخذ بعين الاعتبار أن الرئيس الأسبق " الشاذلي بن جديد" قد أعطى هامشاً معتبرا لحرية التعبير وتكوين النقابات، إذن في هذه المرحلة طرحت تحديدا مسألة استمرار النمط التعبوي كبديل للمشاركة السياسية في ظل صعود جماعات جديدة هادفة إلى تحقيق مطالبها؟ لكن النظام الحاكم أنذاك قد استطاع التعامل معها نظرا للظرف

الاقتصادي المواتي، لأن المتعارف عليه أنه في ظل الوفرة لا يمكن الحديث عن أزمة مشاركة، طالما أنّ عوائد النفط أدت إلى حدوث الوفرة والإشباع الاجتماعي، وبقي الوضع على ما هو عليه إلى غاية تدني عوائد النفط وتدهور معه الوضع الاقتصادي في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي.

يؤكد الأستاذ غسان سلامة: بأن الدولة النفطية ليست بحاجة إلى الاعتماد المطلق على العائدات الضريبية فهي ليست بحاجة لتلك العائدات، خاصة إذا حقق لها النفط أسباب استمرارها، وبالتالي إذا ذهبنا بالمقارنة إلى حدها الأقصى فالدولة ليست بحاجة الى بذل مجهود لإقناع الناس بدفع الضرائب، وبالتالي ستغيب كل دوافع وأسباب التحول إلى المنحى الديمقراطي والمشاركة الحقيقية.[22]

في حين فإنّ العديد من الباحثين قد أكدوا بأن الطفرة النفطية قد لعبت دورا خلال السبعينيات في تحصين الأنظمة العربية من الغضب الجماهيري، ولهذا فالمعادلة السياسية في العالم العربي قائمة في معظمها على الريع الذي يأتي من المداخيل البترولية والغاز الطبيعي، وبالتالي كلما ارتفع سعر البترول فالنظام في أمن وأمان، والعكس صحيح، إنها سياسة شراء السكوت الجماهيري والرضا المؤقت ببعض من براميل النفط.[23]

لكن في مقابل هذا الطرح يرى رجال القانون الدستوري من أمثال الأستاذ **جون موني** بأنّ العلاقة بين الحاكم والمحكوم يجب أن تكون تشاركية في صنع القرار ووضع الخطط التنموية للدولة، لأنه في هذه الحالة سوف تخلق أو تولد حالة الاطمئنان والإقناع والدقة والإعلام الواسع النطاق للطرفين، من دون أن تكون هناك حاجة للدعاية والتعبئة التي هي وسيلة الحزب الحاكم في الأنظمة الشمولية والتسلطية، أين تسعى الحكومات إلى حشد الدعم الجماهيري، وإلهاب الحماسة الوطنية والتذكير بجرائم العدو لتمرير وتنفيذ تلك القرارات.[24]

نستنتج مما تقدم أن التناقض قد اتضح بشكل جليّ بين النمط المتبع في المشاركة وبين اليات تطبيق هذا النمط، لأن المنطق العلمي يفرض أن تكون هناك قنوات رسمية وغير رسمية للمشاركة، لكن في حالة الجزائر ظلّ الأمر مقرونا بالحزب والرئيس. وحتى في الحالة التي يفترض أن يكون للحزب فيها دور رئيس في تكريس هذا النمط، ظل حبيس التناقض بين الدور والأداء فالدور المنوط بالحزب دستورياً هو أن يقود عملية التحول،

ولكن الأداء عبرت عنه مؤسسة الرئاسة وشخص الرئيس تحديدا.[25] لذلك نلاحظ أنه مع فقدان الرئيس ولاسيما هواري بومدين الذي كان يجسد هذا النوع من أنواع المشاركة، ومع تدهور الوضع الاقتصادي الذي طرحت على إثره أزمة المشاركة السياسية بحدة في الجزائر، وخرجت بذلك الجماعات الصاعدة من المحور الذي ظل يوجه حركتها الى العلن.[26] ليجد النظام الحاكم نفسه مجبرا في عهد الرئيس الشادلي بن جديد رحمه الله على تبني خيار التعددية السياسية دون الاقتناع بها أو حتى تهيئة الظروف الملائمة لنجاحها، وقد اتضح عدم الاقتناع بها بعد خوض أول تجربة ديمقراطية تعددية، بحيث تم إلغاء المسار الانتخابي ودخول البلاد في دوامة عنف دامت لأكثر من عشرية.

أيضا نجد على النقيض من هذا الرأي أو الطرح أن هناك اتجاها أخر هو بدوره له منظوره الخاص والذي يجب أن نحترمه، لأن العديد من الكتاب والسياسيين يرون ومن منظور واقعي بأن الجزائر بعد الاستقلال كانت بحاجة ماسة إلى نظام حزب واحد يقود فترة انتقالية لتهيئة الأرضية المناسبة للتعددية، وقد لاحظنا التعددية الحزبية التي دخلتها الجزائر بعد صدور دستور 1989 وكيف كادت أن تؤدي بالبلاد إلى المجهول، فما بالك بالمرحلة الحساسة بعد الاستقلال فإنه بالاستناد الى هذا المقاس فإنّ نتائجها لا يمكن التنبؤ بها، إن لم نقل أنها ستكون كارثية على مستقبل البلاد والعباد.

وبالتالي كانت حتمية الأخذ بنظام المركزية في الحزب الواحد تدعيما لفكرة الوحدة الوطنية للدولة سياسيا ودستوريا، وذلك بموجب الرقابة والإشراف العام على الوظيفة الإدارية وبسط نفوذ السلطة المركزية عبر مختلف أرجاء الدولة " بحيث لا يمكن تصور دولة لا تستند إلى مركزية إدارية، فهي بمثابة العمود الفقري للدولة الحديثة".[27]

ورغم التطور الذي شهدته الجزائر في تكوين الجمعيات خلال السبعينيات، إلاّ أنّ النظام السياسي بقي مفتقدا إلى ذلك النضج المؤسسي الذي يجعل من الديمقراطية والمشاركة السياسية قيمة عليا تحكم حياة المجتمع، بحيث لم ينخرط النظام السياسي الجزائري في مسار التحول الديمقراطي الذي عرفته العديد من الدول في أوربا الشرقية تلك المرحلة إلاّ باحتشام، حيث سعى أولا إلى إعلان قانون رقم 5 / 87 الذي فسح المجال لإنشاء الجمعيات، والذي عدل بمرسوم، 66 / 88، بحيث نص هذا المرسوم على دراسة طلب اعتماد الجمعية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع، مع السماح للسلطة بإبداء

التحفظات على برامجها، خاصة إذا كانت تتعارض مع القوانين المعمول بها، وهذا التصرف أمر طبيعي في إطار دولة حديثة عهد بعملية التحول الديمقراطي.

**المطلب الثالث : واقع ومعوقات المشاركة السياسية في ظل التعددية الحزبية**

في هذا المقام لا يمكننا التحدث عن مفهوم المشاركة السياسية دون تحديد طبيعة النظام السياسي، لأنه هل بإمكاننا مثلا التحدث عن مشاركة سياسية في ظل نظام الحزب الواحد الذي من خصائصه احتكار الحياة السياسية في البلاد؟ ولهذا فالشرط الأولي والأساسي هو ضرورة وجود تعددية حزبية، حتى نستطيع التحدث عن المشاركة السياسة في البلاد.[28] ولهذا فأزمة المشاركة السياسية في الجزائر بعد تبني التعددية تعتبر من بين أهم المواضيع التي لها أثر في إرساء البناء المؤسسي للدولة، ومن مظاهر هذه الأزمة؛ العزوف عن العمل السياسي والتغيب من العملية الانتخابية. حيث شهدت معظم الانتخابات الكثير من الظواهر السياسية كما طرحت العديد من التساؤلات المهمة التي بقيت دون إجابة الى اليوم.

لقد نصت معظم الدساتير في البلاد العربية، على أن الناس كلهم سواسية متساوون أمام القانون، كما أقرت على حماية مبدأ التعددية المنبثق عن مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأكدت مرارا على أنّ الشعب هو مصدر كل السلطات وأن السيادة للشعب. في حين تشير أزمة المشاركة السياسية بمعناها العام إلى وجود خلل في أحد أطراف معادلة المشاركة، إما في الحاكم أو المحكوم أو في القوانين التي تنظم العلاقة بينهما، في هذا الصدد يؤكد الأستاذ: **ليونارد بايندر** Leonard Pinder بأنّ الخلل موجود في صعوبة تحديد كيفية المشاركة في العملية السياسية، ( الطرق التي من خلالها يتم إشراك المواطنين والمعارضة والمجتمع المدني ...الخ في شؤون الحكم )، أما **سيدني فيربا** فيرى بدوره بأنّ الأزمة تدور تحديدا حول إشكالية من يشترك في صناعة تلك القرارات الحكومية، لأن أي خلل في طبيعة عمل أطراف العلاقة سنكون حينئذ أمام أزمة مشاركة حقيقية. ( وربما هذا ما تعتقده النظم الحاكمة في العالم الثالثي حيث ترى بأنّ الجماهير الشعبية لا تزال قاصرة ومن ثمة لابد لها من وصاية أبوية).[29]

مما تقدم فإنّ المشاركة السياسية تصبح أزمة من أزمات التنمية السياسية عندما تأخذ جماعات جديدة بالمطالبة بإشراكها في الحكم على نحو أو آخر، وفي الوقت نفسه تنطوي على أزمة شرعية وتشكل تهديداً لمركز الجماعة الحاكمة وعلى الأخص إذا بدت هذه الأخيرة لا تستجيب إلى مطالب القوى الصاعدة ولا ريب أن كل ما يؤدي إلى تغيير المجتمع مادياً كالتصنيع والتكنولوجيا أو إعادة النظر في النظم الزراعية وغير ذلك سيؤدي إلى تصاعد جماعات اجتماعية تطالب بإشراكها في الحكم.[30]

واستناداً إلى ما تقدم فان المشاركة السياسية تصبح أزمة في الحالات الآتية:

1. ظهور جماعات تطالب بإشراكها في الحكم.
2. عدم استجابة الجماعة الحاكمة إلى مطالب القوى الاجتماعية الصاعدة.
3. وجود نماذج للحكم الرشيد في الدول المجاورة؛ أي تأثير البيئة الخارجية على الداخلية، ورغبة التقليد والمحاكاة للأخر.

هنا لابد من التأكيد على أن الجزائر عرفت نوعاً من المشاركة يتفق في خطوطه العامة مع ما عرفته معظم بلدان العالم الثالث وهو ما يمكن أن يكون أقرب إلى مفهوم التعبئة بالفرنسية " mobilisation " أو بالانجليزية " mobilization " منه إلى مفهوم المشاركة كمبدأ سياسي، وأيضا كإجراء نظامي وكجوهر حقيقي لمفهوم الديمقراطية في الممارسة السياسية، وهنا شتانا بين التعبئة والمشاركة.[31] طبعا هذا ما حدث في مصر بالتقريب، حيث كانت الحياة الحزبية تحت سلطة الحزب الواحد وتحت الزعامة الكاريزمية للرئيس جمال عبد الناصر الذي كان يعتمد على مبدأ التعبئة بدل فسح المجال للمشاركة الشعبية، فعلى سبيل المثال شهدت مصر في الفترة الممتدة من 1952 إلى 1970 إصدار ستة دساتير أو إعلانات دستورية، خمسة من تلك الدساتير كانت بقرارات من رئيس الجمهورية، إذ لم يستفتى الشعب فيها، إلاّ في دستور 1956. وبالتالي فقد كان الشعب المصري مجرد وعاء تعبوي تستعمله السلطة باسم الثورة والوحدة الوطنية والإطناب في الحديث عن الحقوق والوعود الاجتماعية، مهملة كل ما يدل على الكيان السياسي للشعب.[32]

وعليه إلى أي مدى انسجم هذا النمط (التعبوي) مع التغير الحاصل في بنية المجتمع الجزائري (النظرة هنا من زاوية صعود جماعات اجتماعية جديدة، ومدى استجابة النظام السياسي لها). المتوقع في هذا النمط من الممارسة السياسية هو أن لا يسمح بوجود معارضة نظامية قادرة على مناقشة قرارات النظام السياسي ومساءلته، لكن مع ذلك فإنّ ذلك النظام السياسي كان يعمل على تعبئة الجماهير من خلال المؤتمرات والمسيرات الشعبية والحملات الدعائية، لا كسبيل للمشاركة الحقيقية، لكن كأداة لمساندة قرارات النظام وسياساته.[33] وهو الأمر الذي استمر تقريبا في مرحلة التعددية رغم أن القوانين تنص على التعددية الحزبية.

أيضا في إطار الممارسة السياسية في دول العالم الثالث عادة ما يمارس المواطنون عزوفا عن المشاركة في أي نشاط سياسي، مطالبين النظام الحاكم في المرتبة الأولى أن يوفر لهم الأمن بالأمن والسلامة للعديد من الأسباب لعل أبرزها:

**أولا :** إدراكا منهم بأن هذا الانخراط في الحياة السياسية لن يكون له أي معنى أو تأثير في سياسات النظام الحاكم، طالما أنّ الأمر محسوم مسبقا، لاسيما وأنّ النظام هو الذي يملك أليات وأدوات الضبط والقوة، وبالتالي فإنّ أفضل وسيلة للتغير هي تحول النظام أليا عبر مرور الزمن لاسيما إذا كانت هناك ضغوطات خارجية عليها، كما أنّ تجارب العالم في العنف والعنف المضاد قد زادت تلك الدول تخلفا على تخلفها الأساسي، فكما هو معلوم العنف لا يعتبر حلا للمشاكل، بقدر ما يزيد من تعقيدها، وانظر مثلا الى أحداث الحراك الشعبي الجزائري الذي قدم دروسا في السلمية لجميع شعوب العالم .

**ثانيا:** أنّ النظام الحاكم لا يعطي أي ضمانات لحماية المشاركة أو أنه لا يشجعها، بل يضع في غالب الأحيان خطوطا حمراء لا يجب القتراب منها، مما يؤدي الى الحد من عملية المشاركة بدل تقويتها، وبالتالي فالمواطن في مثل هذه الحالة يعيش في شبه عزلة سياسية أو اغتراب سياسي.[34] هو أشبه بمرض التوحد الذي لا ينسجم المريض به مع باقي الناس. فظاهرة الاغتراب السياسي التي من خلالها ينتشر الشعور بالتهميش وعدم الفائدة من ممارسة السياسة أو الانخراط فيها، وإنّ هذه الحالة التي يشعر فيها الفرد بالانفصال والرفض للمؤسسات السياسية والقادة والقيم والمعايير، ستفتح الباب إن عاجلا أم آجلا إلى قطيعة بين النظام السياسي بما يحتويه من أحزاب ومؤسسات وبين الجماهير

الشعبية، لأنّ النظام السياسي الذي لا يستجيب لمطالب الأفراد وآمالهم وطموحاتهم هو نظام غير مستقر.[35]

في واقعنا الجزائري كان من المفروض عندما أطلقت الدولة مجال تأسيس الجمعيات في الجزائر أن يكون نشاطها واسعا، وفي خدمة التنمية التي كانت تهتف وتنادي بها السلطة الحاكمة، لكن ما حدث بعد إلغاء المسار الانتخابي هو اختفاء تلك الجمعيات عن العمل الطوعي إلى غاية تمكن الجيش الوطني الشعبي من القضاء على الظاهرة الارهابية، أين أعيد فتح المجال أمام تأسيس الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، تلك الجمعيات والأحزاب التي كان من المفترض أن تتجه نحو تكريس مبدأ مشاركة الفرد أو المواطن الجزائري في العمل السياسي انطلاقا من توعيتها له، ولكن ما حدث كان عكس ما هو مطلوب من أي منظمة هدفها الدفاع عن مصالح المجتمع لا لتكريس سياسة التحالفات من أجل تحقيق المآرب الشخصية، وتحولت تلك الأحزاب الى مجرد أبواق لمساندة برنامج الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، لدرجة أنّ بعضهم كان يعتقد بأنّ الجزائر غنيمة يمكن اقتسامها، لكن الجزائر استطاعت الصمود بفضل الله ثم بفضل جيشها وأبنائها المخلصين، وستبقى الجزائر فوق الجميع، وقد أثبتت الوقائع أنّ الذين اعتقدوا أنّ الجزائر ملك لهم كيف انتهى بهم الأمر في السجون.

تشير بعض التقارير إلى أنّ عدد الجمعيات في الجزائر كان في تزايد مستمر، إذ وصل عددها إلى 75000 جمعية مصرح بها من قبل وزارة الداخلية، لا ينشط منها فعليا إلا 1500، ومعظمها طبعا غير قادر حتى على تأطير فعالياته وشرائحه، فكيف الأمر إذا انتقلت الى تأطير الرأي العام، والخطر الأكبر أن الكثير من تلك الجمعيات لا هدف لها إلاّ الاستحواذ على التمويل الذي تخصصه الحكومة لها سنويا ومناسباتيا.[36] فكيف يمكننا بعد كل هذا الفساد أن نتحدث عن فكرة المشاركة السياسية، دون وجود ذلك التأطير الذي تقوم به تلك المنظمات، التي من المفترض أن تكون كنظيراتها في العالم الغربي، حيث أن الحكومات الغربية لا تخشى المعارضة أكثر مما تخشى تلك الجمعيات الأهلية لاسيما منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني، لأنهم في تلك الدول قد أدركوا تمام الإدراك المعنى الحقيقي للديمقراطية اليونانية الأولى " حكم الشعب " فالشعب لا يستطيع أن

يحكم دون منظماته الجماهيرية التي تقوم بتعبئته وتوعيته، انطلاقا من أن المجتمع لا يفترض أن يكون كله واعيا سياسيا، فهو بحاجة لمن يمثله.

في هذا المقام قال الرئيس الأمركي دونالد ترامب في خطاب سياسي له بأنّ عظمة وقوة أمريكا تكمن في تقديسها لثلاثة كلمات We the People أي نحن الشعب فالجميع يحكم، وهو ما يعني اليا إشراك الجميع في شؤون الحكم، وهو الأمر الذي يعني تطبيق فكرة الديمقراطية التشاركية.

## المطلب الرابع : آفاق المشاركة السياسية في الجزائر بعد الحراك الشعبي 22 فيفري 2019

لقد كان لزاما على السلطة في الجزائر أن تعيد القطار الديمقراطي والمؤسساتي إلى مساره الحقيقي والانطلاق بكل صدق ومصداقية نحو إرساء دعائم دولة الحق والقانون، دولة الحكم الصالح ، كل هذا بهدف الوصول إلى التنمية المستدامة التي تنشدها كل الدول والشعوب في العالم. لكن هذا لن يتأتى إطلاقا إلاّ إذا قدمت السلطة الحاكمة تنازلات كبيرة للجماهير الشعبية، ومن خلال هذا الإجراء فهي تبرهن عن نيتها الحقيقية في ولوج مثل هذه العملية المقدسة، لأنّ مختلف الأدبيات السياسية الحديثة تؤكد على أنّ مصدر الشرعية عموما والنظام السياسي على وجه الخصوص، هو المشاركة الشعبية الصادقة والنزيهة، فمن دونها لا يمكن وصف الأمور إلاّ مجرد التعبئة الجماهيرية المبنية على التضخيم والمراوغات السياسية، فالمشاركة السياسية الحقيقية سوف تسهم بالقدر الكبير في إرساء قواعد وأسس الحكم الصالح في الجزائر، خاصة إذا علمنا بأن المواطن في هذه الاستراتيجية سوف ينتقل من درجة التصويت إلى درجة المشاركة في صناعة القرار واتخاذه، ومن ثم مراقبة تنفيذه، وفي حال الإخلال بهذه القواعد من طرف المنتخبين المحليين أو المركزيين؛ كالإخلال مثلا بالأطر القانونية والدستورية التي يجب أن يخضع لها الجميع، وفي ذات الوقت ستكون هناك إجراءات ستسمح للمواطنين بالمشاركة بكل قوة، فمسألة التورط في قضايا فساد لا يجب السكوت عنها بحجة أنّ هذا المسؤول منتخب وهو يملك حصانة، فالمنتخب حتى وإن كان يحوز على حصانة فهو ليس فوق القانون، لأنّ القانون فوق الجميع وفوق الحصانة، فهذه دولة المؤسسات دولة الحق والقانون دولة الحكم الصالح العقلاني التي ينشدها الجميع.

حينما نتحدث عن أفاق المشاركة السياسية لابد علينا أولا وقبل كل شيء أن نطرح سؤالا عميقا ليجيب عن تساؤلاتنا بكل دقة، ولهذا يقول العلامة غاستون باشلار: " أينما يكون هناك سؤال تكون هناك معرفة علمية"[37] وعلى هذا الأساس، حينما نقر ونعترف بأنّ المشاركة السياسية في الجزائر لازالت تعرف مستويات غير مقبولة، فإنّ هذا سيكون جزءً ومقدمة لإيجاد الحلول وحل المعضلات.

لقد كتب أحد كتاب الغرب **Max Kaase** مقالا بعنوان: **Perspectives on Political Participation** متحدثا في أحد عناصره عن مسألة المشاركة السياسية إنجازات الماضي ورؤية المستقبل، Political participation : past achievment and future vision .[38] حيث يؤكد مثل هذا العنوان الدقيق بما لا يدع مجالا للشك على أنّ هذه الدول قد حققت انجازات في الماضي من خلال اهتمامها بالمشاركة السياسية لجميع المواطنين بل وتهيئة الأجواء والظروف الملائمة للنجاح، بينما فكرة الرؤية المستقبلية تؤكد بدورها على أنّ المشاركة السياسية المعاصرة قد أصبحت الكترونية في الاساس وقد أصبح المواطن يتابع شؤونه المحلية والوطنية وحتى الدولية من وراء جهاز الكومبيوتر في بيته، إذ باستطاعته أن ينتخب ويعترض ويحتج ويقدم على وظيفة، ويعزل المسؤول عبر سبر أراء، لقد أصبحت الأمور في هاته الدول وكأنك في عالم من الخيال، في عالم كما تخيله أرسطو وأفلاطون، المدينة الفاضلة التي يسمو فيها الفرد عن كل شيء.

كما أنّ الوزير الأول الجزائري السابق نور الدين بدوي قد قدم برنامجا واعدا ستتم عملية الانطلاق في تنفيذه مع حلول سنة 2022 ويتمثل هذا البرنامج في استحداث طريقة الانتخاب الالكتروني في الجزائر، هذا البرنامج الواعد الذي باستطاعته أن يوسع من نسب المشاركة كما أنه الية قانونية ورقمية لحماية أصوات المواطنين وضمان أكبر قدر من التمثيل والمشاركة، أم بالنسبة للذين قد يعترضون على فكرة الانتخاب او المشاركة الالكترونية، وذلك بأنّ نسبة كبيرة من الجزائريين لا يتحكمون في التقنيات الرقمية الحديثة، نقول لهم ببساطة: هل هناك اليوم في الجزائر من لا يحسن استخدام البطاقة المغناطسية لسحب الأموال، فحتى الشيوخ الكبار بمجرد أن يسحب له ابنه مرة أو اثنتين فتجده يتعلم بسرعة.

لكن بعد الحراك الشعبي الكبير الذي قاده الشعب الجزائري منذ 22 فيفري 2019 ضد العصابة الحاكمة في الجزائر، بدأت فعليا تتضح بعض ملامح الدولة الديمقراطية، والتي أظهرت بأنّ بعض المصطلحات الجديدة والتي لم تكن متداولة مثل؛ فخامة الشعب، الشعب مصدر كل السلطات، لا سلطة إلاّ سلطة الشعب، الشعب هو الذي يقرر من يكون الرئيس...الخ، هي التي ستكون الألية المناسبة لقيام انتخابات حرة ونزيهة، وستكون نسب المشاركة مستقبلا مقبولة، لاسيما إذا استجاب النظام الحاكم لمختلف التطلعات الجماهيرية خاصة تلك المتعلقة بالمتطلبات الاجتماعية، لأن التركيز على الأمور والمتطلبات السياسية عادة لا ينال نصيبا من الاهتمام كالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

تُعد فرص المشاركة السياسية وسيلة رائدة للوصول إلى سياسة شاملة يستطيع المواطنون من خلالها المشاركة في عملية صنع القرار العام. المشاركة السياسية جزء أساسي من الديمقراطية. من حيث المبدأ ، إنها طريقة بناءة يجب أن يكون الأعضاء الذين شاركوا في السياسة قادرين على زيادة تثقيف الديمقراطية والقيادة السياسية.[39]

**الخاتمة:**

الى حد كتابة هذه الأسطر وحتى نكون موضوعيين لم يستطع النظام السياسي الجزائري لا في مرحلة الأحادية ولا في مرحلة التعددية أن يبني نظاما قويا لمبادئ المشاركة السياسية، ثم سنطلق منها كأليات لبناء دولة القانون والحكم الراشد، ولعل ما يمكن استنتاجه وكخلاصة عامة لموضوع الدراسة هو أنّ إشكالية المشاركة السياسية في الجزائر منذ الاستقلال مازالت تعاني من صعوبات ومشاكل في التطبيق، وبالتدقيق وجدنا بأنّ معظم المشاكل والصعوبات أو المعوقات التي تعوق تطبيقات المشاركة السياسية تتمثل في العنصر البشري بشقيه المسؤول والمواطن، إذ أنّ كلاهما يتحمل المسؤولية في التخلف الذي تقبع فيه بلادنا، أما القوانين فرغم ما يقال فيها، إلاّ أنّ الخلل فيها يبقى متمثلا في إشكالية عدم تطبيقها، وذلك من منطلق بسيط هو أنّ معظم تلك القوانين مستوحاة ومقتبسة من القانون الفرنسي، والمقارنة في هذا المقام . إن صحت . سوف تقدم لنا الإجابة الشافية عن مكانة فرنسا عالميا.

أيضا لا يجب بأي حال من الأحوال التركيز على التصويت كصورة أساسية من صور المشاركة، وإنما المشاركة الحقيقية هي التي تشرك المواطن في اتخاذ القرار وصناعة مصيره بيده، حتى يكون في نهاية المخرجات المسؤول الوحيد عن اختياراته ولعل هذا هو جوهر الديمقراطية التشاركية التي يصبح فيها المواطن شريكا في مجلس إدارة الدولة والولاية والبلدية والمستشفى ...الخ إن صح التعبير. وإنه لا سبيل للجزائر حتى تتطور إلاّ عبر مشاركة الجميع في تحقيق التنمية والتقدم والازدهار، فالجميع في مركب واحد ولكل دوره والجميع مطالب بالسهر على سلامة السفينة وضمان وصولها الى هدفها بداية بربان السفينة وهو ما يقابله بالوصف السياسي ـ رئيس الجمهورية، ووصولا الى اخر عامل في طاقم السفينة وهو ما يقابله أصغر موظف او عامل نظافة في البلدية أو عامل يومي في القطاع الخاص.

**الاقتراحات والتوصيات:**

. العودة الى تبني والتزام قاعدتي الشرعية والمشروعية، وذلك من خلال الانتخابات النزيهة والحرة، والعمل المشترك الجماعي الصادق وفق نصوص القانون وتعاليم الدستور.

. إرجاع الثقة بين المواطن والمسؤول من خلال سن قوانين وتشريعات تمكن الناخبين من محاسبة أي منتخب بل وإلزامه بتنفيذ القوانين والرضوخ لها.

تفعيل جهاز العدالة والتمسك الصارم بمبدأ الشفافية والمساءلة، فالعدالة هي المتغير الحقيقي نحو نجاح أي برنامج إصلاحي

ـ صياغة قوانين جديدة وفي مقدمتها قانوني الأحزاب والانتخابات، بحيث يكون كل منها قانونا قويا وسليما من كل الثغرات، كما يجب أن يكون كل منهما متلائما ومتماشيا مع كل معايير الشفافية والمحاسبة والمكاشفة والمصداقية التي تتمتع بها قوانين وتشريعات الدول.

## الهوامش:

[1] محمد سعد أبو عامود، محمد محمد جاب الله عمارة، **العلوم السياسية في إطار الكونية البشرية**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص 319.

[2] *- see web cite: http//www.sciencedirect.com/topic/sociap-science/political-participation date: 12 – 02 – 2020. At 15.00*

[3] شعبان الظاهر الأسود، **علم الاجتماع السياسي**، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999، ص 175.

[4] أحمد بنيني، الإجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2005-2006، ص 7.

[5] هدى متكيس، **إدارة الحكم والنظام السياسي**، ط1، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، 2006، ص 15.

[6] خالد محمد خالد، **خلفاء الرسول**، ط4، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004، ص ص و ص 63، 64 و 134.

[7] محمد عاطف غيث، **مجالات علم الاجتماع المعاصر: أسس نظرية ودراسات واقعية**، الإسكندرية: دار النشر للمعرفة الحديثة، 1982 ، ص 16.

[8] عبد العزيز إبراهيم عيسى و محمد عمارة، **السياسة بين النمذجة و المحاكاة**، ط 1، ( الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث 2004 )، ص 178

[9] عبد النور بن عنتر، إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، **المستقبل العربي**، عدد 273، نوفمبر 2001، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 7.

* يرى البروفيسور عبد الناصر جندلي أننا أمام وضع دولي يصور لنا فكرة نهاية الأيديولوجية، ولكن الحرب الباردة لم تنتهي بدليل أن الصراع مازال قائما بين أقطاب وحضارات جديدة مثلما صوره صمويل هنتجتن في كتابه صدام الحضارات، لمزيد من الإيضاح: أنظر، عبد الناصر جندلي، تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة وتداعياتها على منظورات العلاقات الدولية، الملتقى الوطني حول: العلوم السياسية والتداعيات العولمية، **ملخصات**، المنعقد بجامعة المسيلة يومي 25 و 26 أفريل 2011، الجزائر، ص 23. ملخصات الملتقى الوطني.

[10] عبد النور ناجي، **الملتقى الوطني حول: العلوم السياسية والتداعيات العولمية**، مداخلة بعنوان: النظم السياسية والتحول الديمقراطي في ظل تأثير العولمة والحركات الاحتجاجية، ملخصات، المنعقد بجامعة المسيلة يومي 25 و 26 أفريل 2011، الجزائر، ص 40

[11] محمد كامل ثامر، إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، **المستقبل العربي**، بيروت، العدد 251، جانفي 2000، ص 117.

[12] عبد الحميد متولي ، **الحريات العامة :نظرات في تطورها و ضمانها و مستقبلها** ، الإسكندرية :منشأة المعارف ، 1975 ، ص151 .

[13] عبد النور بن عنتر، المرجع نفسه، ص 7.

[14] عبد الحكيم الزيات، **التنمية السياسية- دراسة في علم الاجتماع السياسي**، القاهرة :دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 99.

[15] *Anne Muxel Cecile Riou, Vivane Lehay,* ***La participation politique des jeunes en France****, national report : France, FNSP – CEVIPOF, March/ 2005.*

[16] حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، **مجلة المستقبل العربي**، العدد309، نوفمبر 2004، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 40.

[17] كريم احمد يوسف كشكاش، **الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة**، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1987، ص 378.

[18] عبد النور بن عنتر، المرجع نفسه، ص 11.

[19] محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي - ميدانه و قضاياه**، ( الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية)، 1998 ، ص 141، 142.

[20] *Mohamed Tahar Ben Saada, **Le Régime Politique Algerien**, E N L, Alger 1992, p 21.*

[21] غسان سلامة، **قوة الدولة وضعفها: بحث في الثقافة السياسية العربية**، في غسان سلامة وآخرون، **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي**، الجزء الأول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989،ص 204.

[22] غسان سلامة ، المرجع نفسه.

[23] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص ص 10، 11.

[24] أحمد بوضياف، **الهيئات الاستشارية في الإدارة الجزائرية**، ( الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب)، 1989، ص 198.

[25] المرجع نفسه، ص 39، 40.

[26] خيري عبد الرزاق، **التحول الديمقراطي في الجزائر**، في : خيري عبد الرزاق، **تطور الوضع السياسي في الجزائر**، مجلة العلوم السياسية، العدد (14) حزيران/ يونيو 1995،ص 209 انظر موقع الكتروني:
***www.demoislam.com/modules.php?name=News&file=article&sid=491***

[27] محمد الصغير بعلي، **دروس في المؤسسات الإدارية**، منشورات جامعة عنابة، دون سنة الطبع ، ص، 45.

[28] ناجي عبد النور، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الواقع الجزائري**، دار الكتاب، القاهرة، 2010، ص 47.

[29] محمد كامل ثامر، مرجع سابق، ص 120

[30] صادق الأسود، **علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده**، مديرية مطبعة الجامعة، الموصل، 1986، ص 334.

[31] محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987،ص 98.

[32] أسامة احمد العادلي، **النظام السياسي المصري**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 58.

[33] بوضياف محمد، **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر**، سطيف: دار المجدد للنشر والتوزيع، 2010، ص ص 36 ، 37

[34] محمد سعد أبو عامود، **النظم السياسية المقارنة**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي 2008، ط1، ص 63.

[35] المرجع نفسه، ص 93.

[36] جريدة الخبر العدد 6471، يوم 10 سبتمبر 2011، ص 17.

[37] موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية: تدريبات علمية**، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2004، ص 33.

[38] *- Max Kaase, **Perspectives on Political Participation,** The Oxford Handbook of Political Behavior for more see: https://www.oxfordhandbooks.com/view/10.1093/oxfordhb/9780199270125.001.0001/oxfordhb-9780199270125-e-042*

[39] *- **Mohamed Bincof**, The Role of Youth in Political Participation in Somalia, see: https://www.researchgate.net/publication/328858294_The_Role_of_Youth_in_Political_Participation_in_Somalia*